الثاني عشر علم من الاخبار بوقوع المعجزات امكانها كما اشرنا اليه وهو ضروري
وبعض من انكر النبوة اقترح فيه بما هو من طين ذباب او نباح كلاب
فقال نجوز خوارق العادات سفسطة اذ لو جازت لجاز ان ينقلب الجبل
ذهبا وانيجر دما واحد عي للنبوة شخصا اخر فيه من علمه ظهرت المعجزة
الي غير ذلك من المحالات التي لا يتصور منها الا في الحيالات وعلى تقدير
تسليم شيوعها لا تشتبه على العاقل بيننا لان اقوى طرق نقلها التواتر
وهو لا يفيد اليقين لان جواز الكذب على كل واحد يوجب جواز على
المجموع كونه نفس الاحاد ولانه لو افاده لافاده خبر الواحد لان
كل طبقة تفرض عدد التواتر فيه فرضنا ان تخلف واحد منه ان يقبت
غير يقين لبقيتي ذلك الواحد الذي فرض تخلفه ولانه غير مضبوط بعد بل
ضابطه حصول اليقين فانا نا اليقين به يكون دورا واجيب
عن الاول باذ المراد بجواز خرق العادات امور ممكنة في نفسها ممتنعة
بحسب العادة بمعنى انها لم تجر العادة بوقوعها كانقلاب العصا حية
ولا شك ان امكانها جبلية ضروري وابداعها ليس ابعد من خلق
الارض والسماء وما فيهما والجزم بعدم وقوع بعضها كانقلاب الجبل والبحر
وهذا الشخص واشباه ذلك لا يبنافي الامكان الذاتي الذي علم بالتقرير وموضعه
وعن الثاني بانه ربما يكون معه اجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الحمل
المولف من المشرات على اثنان التواتر احد اقسامه الضروري بان فالقدم
فيما ذكر لا يستلزم الجواب ثم ذكر متعلق الجار والمجرور بقوله
ايدوا اي اثبت الله نبوتهم بنا على ان الضرير للانبياء الصادق بهم الرسل
السابق ذكرهم وهو الحق المار ذكره فالفاعل للعلم بهذا ورسالتهم
بنا على الظاهر اذ المذكور فيما سبق خبر يحا انما هو الرسل يعني ان ما
يجب اعتقاده ان الله تعالى صدق انبياءه ورسله كما يشمله
التعبير على الاول اورسله فقط على الثاني باظهار خوارق العادات المطابقة
لدعواهم فيها ادعوه المعجزة لكل احد من غير الانبياء عن معارضتها والاتيان
بمثلها وذلك لانه لولا التانيد بالمعجزة لما وجب قبول اقوالهم ولما بان
الصادق في دعوة النبوة والرسالة من الكاذب وعند ظهور المعجزة
يحصل الجزم بصدقه من ظهرت على يده فان قلت فزدت ان امام
الحرمين يقول لا طريق الى اثبات النبوة الا المعجزة وتقدم ان الحق اثباتها
بخلق علم ضروري في المخاطب بصدق مدعيها والتعليل هنا مبني على الاول
لا الثاني قلت ممنوع لجواز ان يكون المراد ما وجب على كل احد قبول اقوالهم
والمابان لكل احد الصادق في دعويي النبوة والرسالة من الكاذب فليتامل

ثم

نفعنا علما منه الله واياك بالتوفيق وسلك بنا وبك جادة الصواب
والتحقيق ان ابنة الهدى وهداة المسلمين اختلفوا في وجه دلالة
المعجزة على صدق الرسول فذهب جمع منهم القاضي واختاره السعد
الي ان دلالتها على ذلك عادية كدلالة الاخوة على الاخوة وعلى الجهل وجل
الوجل فتنتزل دلالتها على الصدق عنده التحقيق منزلة صريح
النصر بان الماجرت به العادة من الله تعالى بخلق علمها العلم
الضروري بالصدق كما اذا قام رجل في مجلس ملك بحضور جماعة
وادعى انه رسول هذا الملك وطلبوا منه الحجة فقال لهم هي ان
يخالف هذا الملك عادته وينزل عن سريره وينقعد عليه ثلاث مرات
ففعل الملك ما طلبه منه فانه يحصل لكل من شهد ذلك بقوله وفعله
العلم الضروري بصدقه من غير ارتياب فان قيل هذا تمثيل لا تشبيه
تمثيلي للغائب على الشاهد وهو على تقدير ظهور الجامع انما يتجه في
العقليات التي هي اساس ثبوت الشرايع على ان حصول العلم بما ذكرتم
من المثال انما هو لما شوهد من تراخين خلا ينقضي على من لم يشاهدها
بالتزام ما دلت عليه قلنا التمثيل انما هو التوضيح والتقرير دون
الاستدلال ولا مدخل لمشاهدة التراخين في افادة العلم الضروري
لحصوله للغايبين عن هذا المجلس عند تواتر القضية اليهم بخلافه
فيها اذ فرضنا الملك في بيت ليس فيه غيره ودونه حجب لا يقدر
على تحريكها احد سواه وحمل مدعي الرسالة حجبة ان الملك يحرك
تلك الحجب من ساعته ففعل قال فقيل هاهنا احتمالا ان لا تنتفي الدلالة
على الصدق والجزم وهي انواع الاول احتمال ان لا يكون ذلك الامر
من الله تعالى بل بسببه الي المدعي لخاصية في نفسه او مزاج في بدنه
او لاطلاع منه على خواص في بعض الاجسام يتخذ هاذ ريعة ووسيلة
الم ذلك او بسببه الي بعض الملايكة او الجن والي انضالات كوكبية
او اوضاع فلكية لا يطلع عليها غير الي غير في ذلك من الاسباب الثاني
احتمال ان لا يكون خارقا للعادة بل اجتماعا عادة اراد الله
اجراها او تكرر عادة لا تكون الا في دهور متطاولة كعود
الثوابت الي نقطة معينة الفارق احتمال ان يكون صاحبها رض
الا انه لم يعارض ولم ينقل المانع لعدم بلوغه الي من يقف على المعارضة
او لوا ضعه من القوم وموافقته في اعلاكلمته او لخوف او لاستمالة
وقلة مبالاة او لاشتغال بما هو اهم او عورض ولم ينقل المانع الرابع
احتمال ان لا تكون لغرض لقضية بل اما لانتفاء الغرض في تعلم على
ما هو المذهب واما لثبوت غرض اخر مثل ان يكون لطفا بمكلف